

Distr.
GENERAL

A/RES/47/178
31 March 1993

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٧٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/47/718/Add.1)]

١٧٨/٤٧ - النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها د-١٨ - ٢/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثره على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان، و ١٩٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بشأن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ و ٥٦/١٩٩٠ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٩٧/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وإذ تحيط علما بجدول أعمال القرن ٢١^(١) الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي يتناول الوفاء بالالتزام المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٢ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢

(A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علماً بـ "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢"^(٢)، ولاسيما الفصل الرابع المعنون "الادخار والاستثمار والنقل الدولي للموارد"، وبتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو^(٣)،

وإذ تسلّم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي إزاء تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية،

وإذ تلاحظ أن النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية اتسم بالإيجابية على مدى السنتين الماضيتين وأن مساره في المستقبل سيعتمد على وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة وعلى الجهود المحلية،

وإذ يساورها القلق بشأن عدم كفاية موارد معظم البلدان النامية خلال العقد المنصرم، ولاسيما قلة مدخراتها واستثماراتها، مما يجعل البلدان النامية تواجه نقصاً خطيراً في الموارد المالية اللازمة للتنمية،

وإذ تنوه بالنجاح الذي تكللت به الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبروح التعددية التي سادت خلال المؤتمر على نحو ما ينعكس في وثيقته الختامية "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كراتشي"^(٤)،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة أن تواصل البلدان الصناعية الرئيسية، التي لها ثقل هام في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي وفي البيئة الاقتصادية الدولية، جهودها لتعزيز النمو المطرد والحد من الاختلالات بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على معالجة مشاكلها الرئيسية وتخفيف حدتها في ميادين النقد والمالية وتدفق الموارد والتجارة والسلع الأساسية والمديونية الخارجية،

وإذ تلاحظ الدعوة الموجهة من مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، في مؤتمر القمة الاقتصادي في ميونيخ، المعقود في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢، لأجراء دراسة شاملة للخيارات المتاحة للفترة اللاحقة لمرقن التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك تجديد المرفق^(٥)،

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1 والتصويب.

(٣) A/47/404.

(٤) (TD/364)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٥) انظر A/47/375-S/24429، المرفق الأول.

١ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية من أجل توفير الموارد الكافية لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية مع مراعاة ما يلي:

(أ) أن تنظر البلدان المتقدمة النمو في زيادة التدفقات المالية لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية للتنويع وللتكيف الهيكلي عن طريق سبل شتى، منها توسيع الائتمانات المتعددة الأطراف وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الموارد الميسرة والموارد من غير الديون؛

(ب) أن تقوم البلدان النامية، التي لا تتوافر لديها مدخرات أو تدفقات كافية من الموارد الخارجية، باتخاذ تدابير اقتصادية على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، تؤدي إلى تكوين رأس المال، وتشمل زيادة المدخرات المحلية وزيادة الاستثمار وتنمية الموارد البشرية؛

(ج) أن تعزز حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القدرة تحقيق تدفق كاف للموارد إلى البلدان النامية؛ وأن توافق البلدان المتقدمة النمو التي أكدت من جديد التزامها ببلوغ الهدف المقبول الذي وضعته الأمم المتحدة، وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذا لم تكن قد بلغت ذلك الهدف بعد، على زيادة برامجها للمعونة من أجل تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن؛ وقد وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٠ وتوافق بلدان متقدمة النمو أخرى، اتساقا مع ما تقدمه من دعم للجهود الإصلاحية التي تبذلها البلدان النامية، على بذل أقصى جهودها لزيادة معدلات مساعدتها الإنمائية الرسمية؛

(د) أن تعجل البلدان المتقدمة النمو بإجراء المفاوضات الرامية إلى تحقيق التغذية العاخرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية؛

(هـ) أنه نظرا لأن عبء الدين وكدمة الدين يشكلان عائقا كبيرا أمام تنشيط النمو والتنمية في عدد كبير من البلدان النامية، فإن هناك حاجة لتحقيق مزيد من التقدم نحو حل مشاكل الدين الخارجي لهذه البلدان؛

(و) أن تعمل الحكومات على إقامة نظام دولي للتجارة أكثر انفتاحا وحرية وانصافا وانضباطا بما يكفل تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق لضمان زيادة حصائل صادراتها، وينبغي التشديد في هذا الشأن على الحاجة الماسة إلى تحقيق نتائج متوازنة وناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

(ز) أن يواصل منتجو ومستهلكوفرادى السلع الأساسية استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينهم، والنظر في الاشتراك بفعالية في الاتفاقات والترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية التي تأخذ في الاعتبار اتجاهات السوق وذلك بغية تحقيق تعاون دولي أكثر فعالية في مجال السلع الأساسية؛

(ج) أن تتعاون جميع الحكومات، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، على نحو أوثق من أجل تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الأسواق المالية، وتقليل خطر حدوث أزمات مالية مثل التقلبات الشديدة في أسعار الصرف والمساعدة على تحقيق نظام مالي دولي يساعد بدرجة أكبر على تحقيق نمو اقتصادي مستقر؛

(ط) أن تتخذ جميع الحكومات، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، التدابير الملائمة لاجتاد بيئة اقتصادية دولية وتشبث أسعار الفائدة الحقيقية وتخفيضها وتقليل عدم الاستقرار في التدفقات المالية؛

(ي) أن تسعى جميع الحكومات، ولاسيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، إلى تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح الاختلالات الخارجية والضريبية القائمة من أجل توسيع التجارة والاستثمار الأجنبي المتعددي الأطراف، وبخاصة إلى البلدان النامية؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات الحاصلة في مجال النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وأن يستعين بجميع التقارير ذات الصلة، مثل التقارير التي يتيحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"، وتطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٣

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢